

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه  
بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ١/٦/٢٠٠٩

باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠/١٠/٢٠٠٩ ؛

### قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٤٢١٩٨٤,٠٥ ج

(فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربعة وثمانون جنيهاً

وخمسة قروش لا غير) ، وجملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٥٢٦٥٧٠,٣٨ ج

(فقط مليونان وخمسمائة وستة وعشرون ألفاً وخمسمائة وسبعون جنيهاً وثمانية وثلاثون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٩٥٤١٣,٦٧ ج (فقط ثمانمائة وخمسة وتسعون ألفاً وأربعمائة وثلاثة عشر جنيهاً وسبعة وستون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ١٤٨٤٣٥٦١,٦٨ ج (فقط أربعة عشر مليوناً وثمانمائة وثلاثة وأربعون ألفاً وخمسمائة وواحد وستون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠/١٠/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي